



The Impact of Liability Accounting on the Profitability of Companies Operating in the Oil Sector: A Field Study on Oil Companies Operating in the Gulf of Sidra

Mohammed Saleh Bouhedima *

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science,
Gulf of Sidra University, Bin Jawad, Libya

أثر محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط
"دراسة ميدانية على الشركات النفطية العاملة في خليج السدرة"

محمد صالح بوهديمة *

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة خليج السدرة، بن جواد، ليبيا

*Corresponding author: mohmmadbohdema@gsu.edu.ly

Received: February 09, 2026

Accepted: April 23, 2026

Published: May 11, 2026

Abstract

This research aimed to determine the impact of responsibility accounting on the profitability of oil companies in the Gulf of Sidra region. Employing a descriptive analytical approach, data was collected through a questionnaire distributed to 65 employees of oil companies in the region, and analyzed using SPSS. The results revealed a significant impact of responsibility accounting on increasing company profitability, with all null hypotheses denying a positive effect being rejected. Statistical analyses confirmed strong significance, indicating the importance of implementing responsibility accounting systems to improve financial performance and increase profitability in the oil sector.

Keywords: Responsibility Accounting, Corporate Profitability, Oil Sector.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع البحث من موظفي الشركات النفطية في نطاق خليج السدرة، ولجعل هذا البحث أكثر واقعية وموضوعية، فقد تم إعداد قائمة استبيان وتم توزيعها على عينة البحث من موظفي الشركات النفطية في نطاق خليج السدرة، حيث تم توزيع (65) قائمة استبيان ومن ثم خضعت للتحليل باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أن لنظام محاسبة المسؤولية أثراً جوهرياً في زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، حيث تم رفض جميع الفرضيات الصفرية التي تدعي عدم وجود تأثيرات إيجابية لهذا النظام على ربحية الشركات، سواء من حيث الهياكل التنظيمية أو الموازنات التخطيطية أو التقارير الدورية أو تقليل التكاليف، كما أظهرت النتائج أن جميع الاختبارات أظهرت دلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى وجود تأثير لنظام محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات، الأمر الذي يعزز أهمية هذه الأنظمة في تحسين الأداء المالي، وأكدت النتائج على أن لأهمية محاسبة المسؤولية أثراً مهماً في زيادة ربحية الشركات، مما يستدعي النظر في تعزيز تطبيق هذه الأنظمة كجزء من استراتيجيات تحسين الأداء في قطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية، ربحية الشركات، قطاع النفط.

مقدمة:

تؤدي المحاسبة الإدارية تأثيراً رئيسياً في تقديم المعلومات المالية التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة على الموارد الاقتصادية التي تستخدمها، وكذلك تمد لها يد العون بما تقدمه من تقارير وبيانات تساعد في اتخاذ القرارات الملائمة من أجل استغلال هذه الموارد استغلالاً اقتصادياً.

تعد محاسبة المسؤولية من أدوات المحاسبة الإدارية في مجال مساعدة الإدارة في الرقابة وتقييم الأداء، وهي عبارة عن نظام علمي شامل يربط فيما بين التنظيم الإداري والنظام المحاسبي من خلال تقييم المشروع إلى مراكز مسؤولية تساعد في ربط الأداء بالأشخاص المسؤولين عن هذا الأداء، وذلك من خلال نظام متكامل من التقارير يعتمد على تطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، بما يساعد في عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة وتقييم الأداء.

أصبحت الحاجة الماسة إلى تقييم كفاءة الإدارة وفعاليتها في مستوياتها المختلفة، وذلك من أجل تحسين نوعية المنتج أو الخدمات وزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وخاصة في ظل الندرة الكبيرة في الموارد الاقتصادية لكل دولة، ويتلاءم نظام محاسبة المسؤولية مع اللامركزية الإدارية، فهو نظام يتم بموجبه تقسيم الوحدة الاقتصادية الواحدة إلى عدد من مراكز المسؤولية، بحيث تتفق مع بناء الهيكل التنظيمي السائد في هذه الوحدات، ويساعد هذا النظام في تقييم أداء مراكز المسؤولية عن طريق المقارنة بين معايير الأداء المحددة مسبقاً والنتائج الفعلية لهذه المراكز ومعرفة الانحرافات وأسبابها ومعالجتها واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف⁽¹⁾.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بأهمية اتباع اللامركزية كون تقسيم عمل الشركة إلى وحدات شبه مستقلة تسهل من عملية إدارتها والتعامل مع مختلف المستويات الإدارية، وتقتضي اللامركزية تخصيص جزء من الموارد، وكذلك تفويض رؤساء الوحدات اللامركزية سلطة اتخاذ القرارات ومسؤولية كاملة عن تلك المستويات، وذلك من خلال تطبيق ما يطلق عليه محاسبة المسؤولية بهدف التركيز على رقابة وتقييم أداء رؤساء الإدارات والأقسام بشكل مباشر من خلال مساءلتهم عن ذلك الأداء عن طريق الانحرافات التي يتم الكشف عنها في وحداتهم وتحليلها، كذلك في تأثير نظام محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء للشركات العاملة في قطاع النفط في خليج السدرة التي تنعكس على ربحية هذه الشركات ومن خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية الواقعة في خليج السدرة وجاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي .

ما أثر محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

ما أثر محاسبة المسؤولية في إقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط؟

ما أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام للموازنات التخطيطية مما يؤدي لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط؟

ما أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط؟

ما أثر محاسبة المسؤولية في تقليل تكاليف لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع البحث وأملاً في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الصفرية الرئيسية: والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$."

1- إبراهيم، عمر ميدة (2003)، نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2، ص 317.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية في إقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).
الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية في وجود نظام للموازنات التخطيطية مما يؤدي لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).
الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية في وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).
الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية في تقليل التكاليف لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث بما يأتي:
التعرف على أثر محاسبة المسؤولية في إقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.
معرفة أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام للموازنات التخطيطية مما يؤدي لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.
التعرف على أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.
معرفة أثر محاسبة المسؤولية في تقليل تكاليف لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.
تقديم المقترحات والتوصيات لتفعيل أثر المحاسبة المسؤولية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في التالي:
1- يعتبر موضوع البحث من الموضوعات الهامة في مجال المحاسبة الإدارية التطبيقية، ويتوقع أن تقدم نتائج البحث دليلاً عملياً لإدارة الشركات العاملة في قطاع النفط حول أثر محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات مما يساهم في تشجيع الشركات على تبني محاسبة المسؤولية في حال ثبات فاعلية وأهمية التطبيق.
2- تتبع أهمية البحث من أهمية تطبيق آلية من آليات المحاسبة الإدارية، ألا وهي محاسبة المسؤولية بهدف تحقيق ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.
3- تتمثل أهمية البحث باستخدام الأساليب الملائمة لطبيعة عمل الشركة العاملة في قطاع النفط حيث يعد نظام محاسبة المسؤولية من أهم الأساليب المستخدمة في تحقيق الربحية لهذه الشركات.

منهج البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وتماشياً مع الفرضيات السابقة، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استخدام الجانب الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على الجانب التحليلي في المنهج، لتفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج.

مصادر جمع البيانات:

بالاعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات:
المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحنتان إلى جمع البيانات الأولية من خلال أداة البحث (الاستبيان) كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على العاملين بالشركات النفطية الواقعة في خليج السدرة.

المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يندرج هذا البحث ضمن موضوع أثر المحاسبة المسؤولة على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.

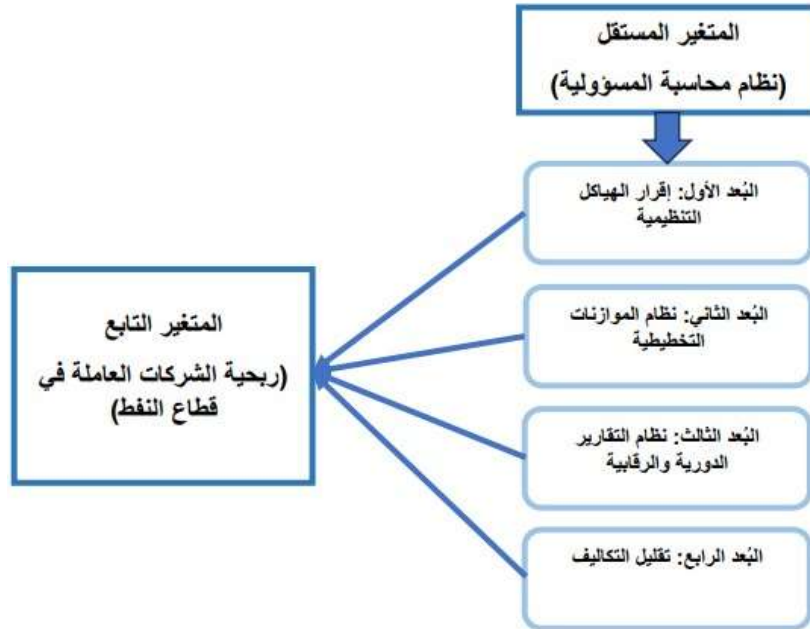
الحدود المكانية: الشركات النفطية الواقعة في خليج السدرة.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي طبق فيها البحث 2024-2025م.

متغيرات البحث:

متغير مستقل: نظام محاسبة المسؤولة من حيث: (إقرار الهياكل التنظيمية – نظام الموازنات التخطيطية – نظام التقارير الدورية والرقابية – تقليل التكاليف).

متغير تابع: ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط.



الشكل (1-1): نموذج البحث بناء على فرضيات البحث

مجتمع وعينة البحث:

تم اعتماد عينة عمدية ممثلة لمجتمع البحث الممثل من عاملين بالشركات النفطية الواقعة في نطاق خليج السدرة.

الدراسات السابقة:

تعد مرحلة الدراسات السابقة إحدى مراحل البحث العلمي التي يمر بها الباحث، ولها أهمية بالغة بحيث تبين للباحث المواطن التي يريد البحث فيها بدقة من خلال تعقبه لما اهتمت به هذه الدراسات وما أهملت، وتم عرض هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم من أجل الاستفادة مما قدمته.

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة سعد وأحمد (2024) بعنوان: "محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء المستويات الإدارية في الجامعات السودانية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم محاسبة المسؤولية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تقييم كفاءة الأداء للمستويات الإدارية المختلفة، مما يساعد في توجيه القرارات الإدارية نحو معالجة الانحرافات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، يتكون مجتمع الدراسة من عينة من الجامعات السودانية أما عينة الدراسة فتم اختيار عينة ميسرة من مجتمع الدراسة، وتم الاعتماد على استبانة كأداة للدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن النظام المستخدم في التعليم العالي (المحاسبة الحكومية)، أهمها وجود هيكل تنظيمي جيد، ونظام فعال للتقارير الدورية (تقارير الأداء وتقارير الرقابة)، ووجود نظام حوافز جيد، إن إعداد الموازنات في المؤسسة التعليمية يعتمد على أسلوب موازنة البنود أو ما يسمى بموازنة الرقابة المالية والقانونية، ويركز هذا النظام على تبويب عناصر الاستخدام طبقاً للتبويب النوعي، وبالتالي تحول النظر لبنود الموازنة على إنها أهداف ينبغي الوصول إليها بدلاً من النظر إليها على أنها أداة أو وسيلة لتحقيق الأهداف، غياب التنسيق بين مراكز المسؤولية المختلفة وذلك بالرغم من تحديده بشكل واضح في الهياكل التنظيمية، وذلك بسبب التعقيدات الروتينية فيما يتعلق بصرف المبالغ أو تقارير الأداء⁽²⁾.

2- دراسة الفوزان (2024) بعنوان: "أثر التكامل بين نظامي محاسبة المسؤولية والتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين نظامي محاسبة المسؤولية والتكلفة، على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المنشآت الكويتية، واشتملت عينة الدراسة على (92) عاملاً، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي كمنهج للدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لمحاسبة المسؤولية على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية، وأظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتكامل بين نظامي محاسبة المسؤولية، والتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية؛ وقد أوصت الدراسة بضرورة استقطاب خبراء متخصصين؛ للاستفادة من خبراتهم في دمج نظامي تخطيط محاسبة المسؤولية والتكلفة على أساس النشاط؛ لتحقيق جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية⁽³⁾.

3- دراسة امشهر والصغير (2022): بعنوان: "دور نظام محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء المالي والرقابة عليه - دراسة حالة (جامعة سرت)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء المالي والدور الرقابي له ومعرفة الأسس العلمية والمقومات الأساسية التي يقوم عليها، وكيفية تطبيقها للحد من الفساد المالي، وتكون مجتمع البحث من مكتب الشؤون المالية بجامعة سرت وقد تمثلت عينة الدراسة من عينة عشوائية تم اختيارها من الموظفين الماليين داخل المكتب، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج ملائم للدراسة، وتم الاستعانة بالاستبانة كأداة للدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك استخدام على مستوى عالي لمحاسبة المسؤولية في مكتب الشؤون المالية بجامعة سرت، كما يتوفر نظام محاسبي معد وفقاً للأسس العلمية وهيكل تنظيمي ونظام موازنات تخطيطية ملائم لمراكز المسؤولية ونظام تقارير إدارية ونظام للحوافز، إلا أنه ضعيف التطبيق⁽⁴⁾.

2- سعد، أدبية عبد الباقي محمد؛ وأحمد، فاطمة أحمد عبد الهادي (2024)، محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء المستويات الإدارية في الجامعات السودانية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد 2، ص 70.
3- الفوزان، أمل عبد الله مبارك (2024)، أثر التكامل بين نظامي محاسبة المسؤولية والتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، ص 2.
4- دراسة امشهر، إبراهيم علي حمد؛ والصغير، علي عمر عبد الرحمن (2022)، دور نظام محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء المالي والرقابة عليه - دراسة حالة (جامعة سرت)، مجلة البيان العلمية، العدد الثاني عشر، ص 166.

4- دراسة شاهدي وبالحاج (2021) بعنوان: "دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البناءات المعدنية للجنوب "إيكومس"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف باعتبارها أداة فعالة تساهم في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، من خلال التطبيق على مؤسسة "إيكومس"، المنهج الوصفي في الجانب النظري لجمع البيانات والمعلومات من خلال الاطلاع المراجع ذات العلاقة بالموضوع متمثلة في الكتب والرسائل والأطروحات الأكاديمية، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لمعرفة دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية من خلال استخدام أدواتي المقابلة والملاحظة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لا يوجد لدى مسيري مؤسسة "إيكومس" فهم جيد لنظام محاسبة المسؤولية. - لمؤسسة "إيكومس" هيكل تنظيمي جيد يمكنها من تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، ولا يمكن أن يكون هناك تحديد دقيق للمسؤولية عن الانحرافات التي وقعت داخل مركز التكلفة في مؤسسة "إيكومس" نظراً لعدم القدرة على إجراء تحليل معمق للانحرافات بسبب نقص المعلومات الضرورية، ويمكن اعتبار محاسبة المسؤولية كأداة رقابية تستخدم في الرقابة على التكاليف داخل الوحدات والفروع في المؤسسة الاقتصادية، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف يظهر من خلال تحديد الانحرافات التي نتجت عند المقارنة بين التكاليف الفعلية والتقديرية حيث تتم مسألة المتسبب في الانحراف سواء أكان ملائم أو غير ملائم⁽⁵⁾.

5- دراسة عبد الرحمن والشمراني (2021) بعنوان: " أثر استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء دراسة ميدانية على شركات التأمين الصحية بمحافظة جدة"، هدفت الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر المدراء والمسؤولين عن مدى توافر محاسبة المسؤولية في شركات التأمين الصحية وعن مدى تأثير استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على تحسين فعالية الأداء، ومدى تأثير استخدام محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء على تحسين فعالية الأداء، وإيجابيات تطبيق محاسبة المسؤولية في تحسين فعالية الأداء في شركات التأمين الصحية بمحافظة جدة، يتمثل مجتمع الدراسة من إحدى عشرة شركة تأمين صحية بمحافظة جدة وهي شركة التعاونية، شركة بوبا العربية، شركة ميد قلف، شركة ميت لايف، شركة أكسا التعاوني، شركة سايكو العربية، شركة اليانز، شركة ملاذ، شركة إيس العربية، شركة تكافل الراجحي، شركة ولاء، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي المسحي لعينة عشوائية من المدراء والمسؤولين من الإدارة العليا والتنفيذية في شركات التأمين الصحية وتوصلت الباحثتان إلى النتائج التالية: أن توفر بمحافظة جدة، حيث تم توزيع الاستبانة على العينة، وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية الهيكل التنظيمي، ومراكز المسؤولية، والنظام المحاسبي، والموازنات التخطيطية، وتقارير أداء، والحوافز في شركات التأمين الصحية يؤثر في تحسين فعالية أدائها، وإن استخدام مقومات محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم أداء في شركات التأمين الصحية، يؤثر في تحسين فعالية⁽⁶⁾.

6- دراسة علي (2018) بعنوان: "أثر استخدام نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية الخدمية - دراسة ميدانية على المستشفيات والمراكز الطبية محلية شندي"، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم وأهمية نظام محاسبة المسؤولية ودورها الرقابي على الموارد المالية والبشرية في المستشفيات الحكومية، تسليط الضوء على مدى مساهمة نظام محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء ورفع كفاءته وتحسين عملية اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بمستشفى المك نمر الجامعي ومستشفى شندي التعليمي ومستشفى حوش بانقا ومستشفى المسيكتاب، وتم اختيار العينة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج متعددة الجوانب منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نظام محاسبة المسؤولية يحدد للإدارة العليا مركز المسؤولية الناجح ومركز المسؤولية الفاشل وبالتالي يمكن اتخاذ القرار الملائم

5- شاهدي، عبد القادر؛ وبالحاج، ميلود (2021)، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البناءات المعدنية للجنوب "إيكومس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 54.
6- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم؛ والشمراني، فاطمة مساعد (2021)، أثر استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء دراسة ميدانية على شركات التأمين الصحية بمحافظة جدة، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 6، ص 1.

للمؤسسات عن طريق تجميع البيانات وحصرها لمراكز المسؤولية وبالتالي مقارنتها مع المعايير الموضوعية، إن تقارير الأداء التي تعد لكل مركز مسؤولية تمكن الإدارة من التعرف على كفاءة إدارة مركز المسؤولية في استخدام طرق الإنتاج الكفوة والقدرة على تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق عائد مناسب للمؤسسة⁽⁷⁾.

7- دراسة المطيري (2011) بعنوان: "أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية – دراسة ميدانية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية، ومن خلال الدراسة الميدانية على شركات النفط الكويتية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين الذين يمارسون العمل المحاسبي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من شركات النفط الكويتية والبالغ عددها عشر شركات، أما عينة الدراسة فكانت المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في هذه الشركات حيث قام الباحث باختيار وحدة المعاينة والتحليل منهم وبمعدل 25 مديراً ومحاسباً من كل شركة من هذه الشركات، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وقد تم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام أسلوب الانحدار البسيط، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود أثر لمحاسبة المسؤولية المرتبطة بالتنظيم الإداري، ووجود أثر لمحاسبة المسؤولية المرتبطة بالنظام المحاسبي، ووجود أثر لمحاسبة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

8- دراسة Okoye, Amma (2011) بعنوان: "Improvement of Managerial Performance in Manufacturing Organizations - An Application of Responsibility Accounting" هدفت الدراسة إلى بيان أهمية نظم محاسبة المسؤولية في تشخيص الانحرافات الملائمة وغير الملائمة عن طريق مراكز التكلفة وتحديد المراكز الناجحة والفاشلة اعتماداً على مراكز الربحية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن نظام محاسبة المسؤولية يساعد الإدارة العليا في تقييم الأداء الفعلي لمراكز التكلفة والمسؤولية لتحديد الانحرافات الملائمة وغير الملائمة، ويحدد المراكز الناجحة من الفاشلة، وهذا يساعد في اتخاذ القرار الملائم⁽⁸⁾.

9- دراسة Debashis & Bruce (2010) بعنوان: "Introduction of concept of cost center management in public Hospital in south Africa" هدفت الدراسة إلى إبراز مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من حيث التنظيم الإداري والموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية، وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالموازنات التخطيطية وتقدير الأداء لمراكز المسؤولية وتوافر نظام حوافز العمل، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود تضيق وتحليل للتكاليف والإيرادات على مستوى مراكز المسؤولية وفقاً للهيكل التنظيمي للشركات المساهمة الصناعية، وإن الشركات المساهمة الصناعية لا تقوم بالرقابة على أداء مراكز المسؤولية عن طريق الربط بين الأداء الفعلي والأداء المخطط لكل مركز مسؤولية على حدة، وعدم محاسبة المسؤولين عن الانحرافات الناتجة عن المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط⁽⁹⁾.

10- دراسة Jalvie, Deborah (2002) بعنوان: "The Effect of Responsibility Centre Budgeting Responsibility Centre Management On the Role of Academic Deans in a Public University" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر وجود مراكز للمسؤولية والموازنة

7- علي، محمد بابكر حسن (2018)، أثر استخدام نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية الخدمية – دراسة ميدانية على المستشفيات والمراكز الطبية – محلية شندي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، جمهورية السودان، ص 8-7.

8- Okoye, Emma Ik (2011), "Improvement of Managerial Performance in Manufacturing Organizations" - An Application of Responsibility Accounting, Journal of 107 the Management Sciences, Vol. 9, No. 1: Online Available.

9- Debashis & Bruce (2010), Introduction of concept of cost center management in a public hospital in South Africa, Journal of health care finance, Vol. 3, No. 36, Special Issue. p.p 88-90.

على أداء عمداء الكليات في الجامعات الحكومية في بريطانيا، ولتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة فقد قام الباحث بدراسة ميدانية عمل بعدها على تطوير نموذج يوظف دور العميد التقليدي في أدائه لمهامه، والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، وموازنة الكلية التي يترأسها، بالإضافة إلى نظريات الإدارة الحديثة، وبينت نتائج هذه الدراسة ما يلي: ظهور اتجاه جديد لدى عمداء الكليات في اتخاذ القرارات، محددة بمدى استقلاليتهم ومحاسبة الكليات لهم، وبمقدرتهم على الاتصال مع الآخرين، أن الدور الذي يقوم به عمداء الكليات شبيه بالدور الذي يقوم به مديرو الشركات، كذلك بينت وجود الحاجة إلى نوع من التدريب يساعد عمداء الكليات في إعداد الموازنات وتحديد مراكز المسؤولية كل ضمن نطاق كليته⁽¹⁰⁾.

مصطلحات البحث:

تتمحور مصطلحات البحث في المصطلحات التالية:

1- المحاسبة: هي نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية بقصد تحديد نتيجة العمل والمركز المالي لها في نهاية فترة مالية معينة⁽¹¹⁾.

2- الربحية: "وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية"⁽¹²⁾.

3- محاسبة المسؤولية: بأنها "نظام محاسبي يصمم وفق الهيكل التنظيمي للمنظمة بحيث يسمح بتسجيل ومراقبة التكاليف والإيرادات حسب الوحدات الإدارية وربطها بالأشخاص المسؤولين عن هذه الوحدات بحيث يمكن مواجهتهم وسؤالهم عن أسباب الفروق حسب السلطات الممنوحة له"⁽¹³⁾.

يمكن تعريف محاسبة المسؤولية من وجهات نظر متعددة:

هي نظام يهدف إلى جمع البيانات التي تعكس نشاط كل مسؤول خلال فترة معينة مقارنة بالمسؤوليات المحددة مقدماً ونشرها في التقارير وذلك لتقييم أداء الشخص وقدرته على التحكم في التكلفة، ولذلك يمكن تسميتها نظام مساءلة المحاسبة عن التكاليف⁽¹⁴⁾.

فحقت محاسبة المسؤولية بأنها: " أسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم الرقابة على الأداء من خلال ربط المسؤولية عن الإنفاق والدخل بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل برنامج أو موازنة تخطيطية مسبقة بحيث يمكن إصدار التقارير الرقابية عفاً عن الأداء الفعلي مقارناً بالمخطط لكل مركز من مراكز المسؤولية.

أهمية محاسبة المسؤولية:

تتمثل أهمية نظام محاسبة المسؤولية في كونها عنصراً من عناصر الرقابة الداخلية؛ حيث تشارك في رسم الخطط لمراكز المسؤولية المختلفة، وتعمل على رقابة الموارد المستخدمة في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الكفاءة في استخدامها؛ ما يعكس في زيادة الإنتاجية كالأرباح المحققة، كهذا ينعكس في تقليص حوادث العمل ومشاكله داخل مراكز المسؤولية؛ ما يسبب في رفع الكفاءة الإدارية كالإنتاجية⁽¹⁵⁾.

10- Jalvie, Deborah, (2002), The Effect of Responsibility Centre Budgeting/Responsibility Centre Management On the Role OF Academic Deans In a Public University, Unpublished thesis, submitted at University of Lift bridge.

11- العمري، سعود مشكور (2019)، مدخل إلى أساسيات المحاسبة المالية، دار الجديد للنشر والتوزيع، ص 12.

12- عقل، مفلح (2013)، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، الأردن، ص 43.

13- عبد الرازق، يعرب جميل (2008)، مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، ص 19.

14- جوزيف، جبرائيل؛ رضوان، حنان حلوة (2002)، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 413.

15- المومني، محمد عبدا لله (2016)، مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات – دراسة ميدانية لبلديات إقليم الشمال في الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، المجلد 2، العدد 8، ص 9.

كما تتبع أهمية نظام محاسبة المسؤولية من كونها جزءاً لا يتجزأ من النظام الرقابة الذي يوظف لخدمة عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدامها وكذلك في تقييم أداء الأقسام

أهداف محاسبة المسؤولية:

هناك العديد من الأهداف الأخرى التي يمكن أن تحققها محاسبة المسؤولية في منشآت الأعمال التي منها الشركات النفطية، وهي تتمثل في الآتي:

يهتم أسلوب محاسبة المسؤولية بإيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم والقبالية للرقابة.

تساعد محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء الخاص لكل مستوى من المستويات الإدارية، والتعرف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل للحلول المناسبة.

تمكين المستويات الإدارية المختلفة بالمؤسسة والمسؤولين عن الأقسام من الرقابة على عناصر التكاليف والإيرادات⁽¹⁶⁾.

تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظم الإدارة بالأهداف حيث يعنى اتفاق الرؤساء بمختلف درجات السلطة في المؤسسة مع العاملين في وحداتهم على الأهداف المتوقع الوصول إليها خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك بشكل تفصيلي دقيق.

مما سبق يتضح إن من أهم ميزات إتباع مبدأ الإدارة بالاستثناء الحد من التكرار في إتخاذ القرارات باعتبار أن هذا المبدأ يعمل على تركيز انتباه كل مستوى إداري معين علي مهام محددة، ويعتبر مبدأ الإدارة بالاستثناء أحد الأساليب لتبسيط عملية الإدارة وإيجاد علاقة توازن بين مختلف المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية.

مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية:

هنالك مجموعة من المزايا التي تعود على الوحدات التي تقوم بتطبيق محاسبة المسؤولية منها ما يلي:

إن الميزة الكبرى لمحاسبة المسؤولية هو إمكانية الرقابة على مختلف العمليات وبنود التكاليف والإيرادات، وذلك بإلقاء الضوء على الانحرافات مما يمكن من إتخاذ الإجراء المناسب.

خلق الشعور بالوعي التكاليفي عند أقل مستوى إشرافي مسئول في التنظيم نظراً لأن كثير من بنود التكاليف يمكن للمستويات الدنيا أن تكون في موقف أحسن للرقابة عليها، ولا تسمح التقارير المرفوعة للمستويات العليا بإمكانية الرقابة عليها.

تمكن المستويات الإدارية المختلفة بالتنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بهذا، كما أنها توضح للإدارة الملاحظين والمشرفين المناسبين لتولى مراكز ومسؤوليات أكبر⁽¹⁷⁾.

تؤدي إلى المساعدة في خلق الشخصيات الصالحة لقيادة وتفويض السلطات والمسؤوليات لمختلف المستويات الإدارية، كما أنها تؤدي إلى المساعدة في وضع نظام المكافآت والحوافز التي تساعد على تشجيع العاملين بالقيام على إنجاز الأعمال المؤكدة إليهم بغرض تحقيق أهداف المنشأة ككل⁽¹⁸⁾.

صعوبات تطبيق محاسبة المسؤولية:

هناك عدة صعوبات تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية منها:

صعوبة الفصل بين إيرادات وتكاليف كل مركز مسئولية على حده، وتكمن الصعوبة عندما يكون هناك تداخلاً بين أعمال المراكز أو عندما لا يكون هناك سيطرة كاملة للمركز على بعض الإيرادات أو المصروفات أو الاستثمارات، وكحل لهذه المعضلة تلجأ الإدارة العليا إلى الأخذ بالاعتبار فقط الإيرادات والمصروفات والموارد التي تقع تحت سيطرة مدير المركز وتجاهل الأشياء الأخرى التي تقع خارج سيطرته.

16- حوري، سرحان زياد؛ العمري، أحمد محمد، مرجع سابق، 51،
17- الدهيم، يوسف يعقوب (2016)، تطبيق محاسبة المسؤولية وأثرها في تحسين أداء الشركات المساهمة الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص 20.
18- خشارمة، حسين؛ العمري، أحمد (2004)، قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث البرموك، مجلد 20، العدد 1، ص 33.

صعوبة تقسيم كافة أنشطة الشركة إلى مراكز مسؤولية وتحديد طبيعة كل منها⁽¹⁹⁾.
صعوبة معالجة بعض بنود التكاليف الثابتة والمشاركة وتوزيعها على مراكز المسؤولية لغرض الرقابة واتخاذ القرارات.
صعوبة التنسيق بين مراكز المسؤولية، الأمر الذي يقتضي ضرورة توجيه مديري مراكز المسؤولية نحو تطوير المهارات الإدارية.
عدم تطوير وإشراك العاملين في الممارسات الإدارية المختلفة، كالمشاركة في وضع الموازنات التخطيطية وغيرها⁽²⁰⁾.
يرى الباحث أنه للتغلب على هذه الصعوبات يتم من خلال تقسيم المنشأة إلى مراكز مسؤولية مع الفصل بين إيرادات وتكاليف كل مركز مسؤولية على حده، بالإضافة إلى مشاركة العاملين بالمؤسسة في كافة الممارسات الإدارية.

الدراسة الميدانية

يتطرق هذا الفصل لتحديد إجراءات البحث التطبيقية والمنهج الذي تم تطبيقه في هذا البحث حيث يتناول الأساليب والطرق التي تم استخدامها في جمع البيانات بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث وعينة البحث وطريقة اختيارها والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.
حيث اعتمدت البحث على عينة مكونة من 65 موظفًا من الشركات النفطية العاملة في منطقة خليج السدرة، يمثلون مستويات إدارية مختلفة ذات صلة بموضوع البحث، وتم تصميم استبيان موجه لقياس أثر محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات، حسب وجهة نظر وآراء وتصورات الموظفين العاملين في هذه الشركات.
الوسائل الإحصائية المستعملة:

بعد الانتهاء من جمع البيانات، سيتم الاستعانة بالحاسب الآلي وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات واختبار صحة فروض البحث، وقد يتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي، وذلك كالآتي:
الإحصاء الوصفي: حيث يتم الاعتماد على الإحصاء الوصفي وكلاً من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتوصيف متغيرات البحث من خلال البيانات التي سيتم تجميعها، ويتم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للعبارة الموجودة في استمارة الاستقصاء، وكذلك يتم التأكد من مدى أهمية ذلك في التحليل.
الإحصاء الاستدلالي: حيث يتم الاعتماد في تحليل بيانات البحث على أساليب الإحصاء التحليلي للتعرف على إثبات صحة الفروض، وهي كالآتي:

- تحليل الإنحدار الخطي البسيط واختبارات المعنوية (Simple Linear Regressions analysis) وهو أسلوب يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك حجم التأثير لمتغير واحد يسمى المتغير المستقل على متغير وحيد يسمى المتغير التابع.
تحليل الثبات: لتحديد معامل الثبات المستخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارة الاستبانة، حيث منحت الدرجات من (1-5) ابتداءً بالبدائل (غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، وتم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5 - 1 = 4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷ 5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على عبارات محاور الاستبانة.

19- السعداني، محي الدين أمين سعيد، مرجع سابق، ص 91.
20- دفع الله، مكة إبراهيم العبيد، مرجع سابق، ص 10.

الصدق والثبات لأداة البحث:

ثبات أداة القياس:

يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه على مفردات البحث عدة مرات خلال فترات زمنية، وقد تم حساب قيمة معامل الثبات (ألفا كرو نباخ) Cronbach's Alpha Coefficient للتأكد من ثبات أداة البحث تم توزيع الاستبانة على مفردات البحث المكونة من 65 مفردة

تحليل خصائص مفردات البحث:

الإحصاء الوصفي للبيانات الأساسية ويشمل الآتي:

تُعدّ البحث الديمغرافية أحد العناصر الأساسية لفهم الهيكل الاجتماعي والمهني للعاملين في أي قطاع، وفي مقدمتها قطاع النفط الذي يمثل عصب الاقتصاد في العديد من الدول. يهدف البحث الحالي إلى تحليل الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالموظفين العاملين في الشركات النفطية بمنطقة خليج السدرة، وذلك من خلال المتغيرات الديمغرافية الثلاثة وهي: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

حيث تعتبر هذه المتغيرات ذات أهمية بالغة في فهم كيفية توزيع القدرات والمهارات بين موظفي القطاع النفطي، كما تساهم في تحديد تأثيرها على الأداء والربحية، من خلال التحليل الإحصائي الوصفي، سيتم جمع البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات وتحليلها بشكل منهجي، مما يساعد على تقديم رؤى محدثة عن الكفاءات المتاحة في هذا القطاع.

المؤهل العلمي:

توضح نتائج التحليل الوصفي للمؤهل العلمي للعاملين في الشركات النفطية بمنطقة خليج السدرة أن غالبية الموظفين يحملون مؤهلاً جامعياً، حيث شكلت النسبة 54% من إجمالي العينة. تلتها فئة حاملي الدبلوم العالي بنسبة 35.4%، مما يشير إلى وجود قاعدة معرفية وأكاديمية قوية في هذا القطاع. بينما كانت نسبة حاملي الثانوية العامة أو ما يعادلها 6%، وحاملي شهادات الماجستير 3%، فتكاد تكون هذه الفئات أقلية. كما لوحظ أن هناك موظفاً واحداً فقط يحمل شهادات أخرى، مما يدل على أن غالبية القوى العاملة تستند إلى مؤهلات أكاديمية عليا.

التخصص العلمي:

تشير نتائج التحليل الوصفي لتخصصات العاملين في الشركات النفطية إلى تنوع في التخصصات العلمية، حيث تنصدر تخصص المحاسبة بنسبة 41% من إجمالي العينة، أما تخصصات الاقتصاد وإدارة الأعمال، فقد حصلت كل منهما على نسبة 5% فقط، مما يدل على أن هذه المجالات الأقل شيوعاً بين الموظفين في هذا القطاع. وبالمثل، تخصص التمويل والمصارف جاء بنسبة 3%، وإن فئة "أخرى" التي تمثل التخصصات الهندسية والحاسوب قد سجلت أعلى النسب بنسبة 46%، مما يشير إلى وجود تخصصات متعددة في التصنيفات التقليدية، وقد يعكس ذلك التنوع في الخلفيات الأكاديمية والمهارات التي يتمتع بها العاملون.

سنوات الخبرة: تظهر نتائج التحليل الوصفي لسنوات الخبرة بين موظفي الشركات النفطية توزيعاً متوازناً إلى حد ما. حيث يلاحظ أن 38% من الموظفين يمتلكون خبرة تزيد على 10 سنوات، مما يدل على وجود فئة من الموظفين ذات خبرة طويلة يمكن أن تساهم بشكل كبير في استقرار الأداء وزيادة الكفاءة في بيئة العمل، كما أن 31% من الموظفين لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، ونسبة مشابهة تُسجل أيضاً لأصحاب الخبرة التي تقل عن 5 سنوات. يُظهر هذا التوزيع أن هناك توازناً واضحاً بين الموظفين الجدد والموظفين ذوي الخبرة المتوسطة والطويلة، مما قد يُسهل عملية نقل المعرفة ويعزز من التفاعل بين الأجيال المختلفة داخل بيئة العمل.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يُعتبر التحليل الوصفي أداة قوية لفهم البيانات التي تم جمعها من عينة البحث، حيث يساهم في تقديم رؤى شاملة حول إجابات المفردات على أبعاد البحث المختلفة، حيث يتمحور هذا الجانب حول استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الاتجاهات العامة، وكذلك لقياس درجة الأهمية

والتصنيف المرتب للمفردات، وذلك من خلال حساب المتوسطات، يمكن الوقوف على النقاط المركزية لتوزيع الآراء والمواقف حول الأبعاد المدروسة، بينما تعكس الانحرافات المعيارية مدى تشتت تلك الآراء بين المشاركين.

البعد الأول: إقرار الهياكل التنظيمية.

- المتوسط الحسابي لجميع العبارات في البعد الأول يقع ضمن النطاق المرتفع، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.6308) و(4.0000)، مما يدل على اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية أثر محاسبة المسؤولية في إقرار الهياكل التنظيمية وتأثيرها الإيجابي على ربحية الشركات.

- الانحرافات المعيارية منخفضة نسبياً (بين 0.12403 و0.48635)، مما يشير إلى تقارب آراء عينة البحث وعدم وجود تباين كبير بين المشاركين.

العبارات الأعلى تقيماً:

- حصلت العبارة "طبيعة العمل متجانسة في كل مركز مسؤولية" على أعلى متوسط (4.0000) وأقل انحراف معياري نسبياً (0.32314)، مما يعكس اتفاقاً كبيراً بين أفراد العينة على أهمية تجانس العمل داخل مراكز المسؤولية لضمان كفاءة الأداء وزيادة الربحية.

- جاءت العبارة "يوجد توحيد للأوامر الإدارية في مراكز المسؤولية" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.9846) وانحراف معياري (0.12403)، مما يدل على إدراك العينة لأهمية وضوح التعليمات الإدارية في تحسين الأداء التنظيمي.

العبارات الأدنى تقيماً:

- حصلت العبارة "يوجد وصف متسلسل لإجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة" على أقل متوسط حسابي (3.6308) وأعلى انحراف معياري نسبياً (0.48635). يشير ذلك إلى وجود اختلاف نسبي بين آراء العينة حول كفاية توصيف الإجراءات في مراكز المسؤولية.

- العبارة "يوجد تقسيم واضح لمراكز المسؤولية في الهيكل التنظيمي للشركة" جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (3.7231)، مما يشير إلى إمكانية تحسين وضوح تقسيم المسؤوليات لتعزيز كفاءة الهيكل التنظيمي.

الدرجة الكلية:

- بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد (3.9251) مع انحراف معياري (0.53011)، مما يدل على تقييم مرتفع جداً لأثر محاسبة المسؤولية في دعم الهياكل التنظيمية، حيث تعكس النتائج أن النظام يساهم بشكل إيجابي في تعزيز ربحية الشركات.

بصفة عامة:

- تشير النتائج إلى أن محاسبة المسؤولية تحظى بتقدير كبير من الموظفين في الشركات النفطية بمنطقة خليج السدرة، لا سيما فيما يتعلق بتجانس العمل وتوحيد الأوامر الإدارية، مع ذلك، فإن العبارات الأقل تقيماً تعكس وجود بعض التحديات المتعلقة بتوصيف إجراءات العمل وتقسيم المسؤوليات، مما يتطلب مراجعة وإجراءات تحسين في هذه الجوانب لتعزيز فاعلية النظام بشكل أكبر.

البعد الثاني وجود نظام للموازنات التخطيطية.

إجابات أفراد عينة البحث حول البعد الثاني: أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام للموازنات التخطيطية مما يؤدي لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، حيث كانت حسب التالي:

التحليل العام للبيانات:

- بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة (4.05811)، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.63321)، مما يشير إلى اتفاق كبير بين أفراد العينة على أن محاسبة المسؤولية يساهم بفعالية في تحسين الهياكل التنظيمية وزيادة ربحية الشركات.

- جميع العبارات حصلت على درجة أهمية مرتفعة، مما يعكس أهمية محاسبة المسؤولية في مختلف جوانب إعداد الموازنات التخطيطية ومراقبة الأداء.

- العبارات الأعلى تقييماً:
- حصلت العبارة "يتم ربط نظام الموازنة التخطيطية بنظام حوافز للعاملين في مختلف المستويات الإدارية للشركة ودور مسؤوليتها اتجاهها" على أعلى متوسط حسابي (4.4154) مع انحراف معياري (0.63473). يشير ذلك إلى أن ربط الحوافز بنظام الموازنات يُعتبر من أهم العوامل التي تُحفز الموظفين وتُحسن الأداء العام.
- العبارة "يتم تحديد أهداف كل مركز مسؤولية على حده" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (4.3231)، مما يعكس إدراك الموظفين لأهمية وضوح الأهداف المخصصة لكل مركز مسؤولية لتحقيق الرقابة الفعالة وتعزيز الربحية.
- العبارة "يتم استخدام الموازنة التخطيطية أساساً للمقارنة بين الأنشطة الفعلية والتقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التنفيذ" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.3077)، مما يؤكد أهمية الموازنات كأداة رقابية فعالة.
- العبارات الأقل تقييماً:
- العبارة "تستخدم الشركة الموازنات التخطيطية في تخطيط الإيرادات والتكاليف لمراكز المسؤولية" حصلت على أقل متوسط (3.9231) مع انحراف معياري (0.62017). رغم ذلك، تبقى الدرجة ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن استخدام الموازنات التخطيطية يحتاج إلى مزيد من التطوير والتوضيح في بعض الجوانب.
- العبارة "يراعى في إعداد الموازنات التخطيطية ومعايير الأداء إمكانية تحقيقها من قبل العاملين" حصلت على متوسط (4.0615) وانحراف معياري أعلى نسبياً (0.76805)، مما يعكس تفاوتاً طفيفاً في آراء أفراد العينة حول كفاية تحقيق هذه المعايير.
- الدرجة الكلية: الدرجة الكلية (4.05811) توضح مستوى مرتفعاً من الرضا والإيجابية حول أثر محاسبة المسؤولية في إقرار الهياكل التنظيمية، مما يدعم فكرة أن النظام يمكن أن يسهم بشكل فعال في تعزيز ربحية الشركات النفطية.
- بصفة عامة: يرى الباحث بأن النتائج تشير إلى أن محاسبة المسؤولية تعزز فعالية الموازنات التخطيطية وأثرها في الرقابة وتحقيق الأهداف التنظيمية، لا سيما عند ربطها بالحوافز وأهداف كل مركز مسؤولية، والانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً تدل على تقارب وجهات النظر بين أفراد العينة، مما يعكس إجماعاً على أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية.
- البعد الثالث: وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء.
- يوضح الجدول السابق إجابات أفراد عينة البحث حول البعد الثالث: أثر محاسبة المسؤولية في وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، حيث كان تفسير النتائج كالآتي:
- التحليل العام للبيانات:
- بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة (4.19077)، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.67847)، مما يشير إلى اتفاق كبير بين أفراد العينة على أن محاسبة المسؤولية تساهم بفعالية في وجود نظام فعال للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات.
- جميع العبارات حصلت على درجة أهمية مرتفعة، مما يعكس أهمية محاسبة المسؤولية في مختلف جوانب فعالية للتقارير الدورية والتقارير الرقابية والأداء.
- الدرجة الكلية تشير إلى تقييم إيجابي مرتفع لأهمية هذا البعد في تحقيق أهداف الشركات النفطية.
- العبارات الأعلى تقييماً:
- العبارة "البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة المالية تعكس كافة المعاملات المالية التي وقعت خلال الفترة" و"يرتكز العمل في المؤسسة على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة" حصلنا على أعلى متوسط حسابي (4.3231) مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.64001)، يشير ذلك إلى أن الموظفين يرون أن وضوح القوانين ودقة البيانات المالية المستخرجة تعزز من دقة التقارير الرقابية.

- العبارة "الثبات في شكل وعناصر تقرير الأداء من فترة إلى أخرى" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.3077)، مما يعكس أهمية الاتساق في التقارير لتحليل الأداء بشكل فعال.

العبارات الأقل تقييماً:

- العبارة "نظام التقارير المتبع يسمح بسهولة الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة لمراكز المسؤولية" حصلت على أقل متوسط (3.9692) مع انحراف معياري (0.66071).
- العبارة "تتضمن تقارير الأداء تفصيلاً بالأداء الفعلي والأداء المخطط والانحراف بينهما" جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (4.0615)، مما يعكس وجود مجال لتحسين تفصيل التقارير وتعزيز وضوح الانحرافات، بصفة عامة ترى الباحثان بأن النتائج تؤكد أهمية وجود نظام تقارير فعال ودوره في دعم أداء مراكز المسؤولية، وأن الانحرافات المعيارية منخفضة نسبياً، مما يشير إلى توافق نسبي بين آراء العينة، وبالرغم من الإيجابية العامة، هناك حاجة لتطوير بعض الجوانب مثل سهولة الاتصال الإداري وتفصيل تقارير الأداء.

البعد الرابع: تقليل التكاليف.

- إجابات أفراد عينة البحث حول البعد الرابع: أثر محاسبة المسؤولية في تقليل التكاليف لزيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، والتي كانت كالآتي:

التحليل العام للبيانات:

- بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات العينة (3.8958)، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.59910)، مما يعكس اتفاقاً عاماً على أن محاسبة المسؤولية له أثر فعال في تقليل التكاليف.
- جميع العبارات حصلت على درجة أهمية مرتفعة، مما يشير إلى وعي عينة البحث بأهمية هذا النظام في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

العبارات الأكثر أهمية:

- العبارة "يمكن أن تساعد المحاسبة المسؤولية في خفض تكاليف الخدمات الداخلية للمؤسسة مثل الإطعام، التنظيف، والحراسة... إلخ." حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.5000) مع انحراف معياري منخفض (0.62972)، مما يدل على إدراك قوي لأثر المحاسبة المسؤولية في خفض تكاليف الخدمات الداخلية وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- العبارة "عند اللجوء إلى المحاسبة المسؤولية فإن ذلك سيساهم في خفض تكاليف المنتجات التالفة وبذلك ستتمكن من تقليل الفاقد إلى أقصى درجة." جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (4.3333) وانحراف معياري (0.99424)، مما يشير إلى أهمية النظام في تحسين جودة المنتجات وتقليل الفاقد.
- العبارة "يمكن تخفيض قيمة فواتير الشحن والمصاريف الناتجة عن ذلك عند اللجوء إلى محاسبة المسؤولية." جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.1667)، مما يعكس أثر النظام في تحسين إدارة التكاليف اللوجستية.

العبارات الأدنى تقييماً:

- العبارة "إن استخدام أساليب المحاسبة المسؤولية له أثر في تخفيض التكاليف" حصلت على أقل متوسط حسابي (3.3333) مع انحراف معياري (0.71116)، مما يشير إلى وجود مجال لتحسين وشرح هذا الأثر بشكل أوضح لتحقيق نتائج أفضل.
- العبارة "يتم قياس التكلفة من خلال توفير البيانات والمعلومات الحقيقية لقياس ورقابة خفض التكاليف." حصلت على متوسط (3.4000)، مما يعكس الحاجة إلى تطوير أدوات القياس لتحقيق الرقابة المثلى على التكاليف.

بصفة عامة: يرى الباحث بأنه تشير النتائج إلى أن محاسبة المسؤولية تُسهم بفعالية في خفض التكاليف، خاصة في مجالات الخدمات الداخلية، تقليل الفاقد، وإدارة الشحن، والانحرافات المعيارية المنخفضة تعكس

تقارب آراء العينة، مع وجود إجماع على أهمية النظام، حيث أن العبارات الأقل تقييماً تعكس الحاجة إلى تحسين فهم وتطبيق النظام في بعض الجوانب مثل أساليب المحاسبة المستخدمة وأدوات القياس.

المتغير التابع: ربحية الشركات النفطية:

تفسير لإجابات أفراد عينة البحث حول ربحية الشركات النفطية، والتي كانت كما يلي:

التحليل العام للبيانات:

- بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات العينة (4.2800) مع انحراف معياري (0.42890)، مما يشير إلى إجماع قوي على أهمية محاسبة المسؤولية في تحسين ربحية الشركات النفطية.
- جميع العبارات حصلت على درجة أهمية مرتفعة، مما يعكس وعي عينة البحث بأثر محاسبة المسؤولية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات.

العبارات الأكثر أهمية:

- العبارة "تساهم مراكز المسؤولية في تحسين ربحية الشركة" حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.9333) مع أقل انحراف معياري (0.25371)، مما يعكس توافقاً كبيراً على أثر مراكز المسؤولية في تحسين الربحية.
- العبارة "تساهم مراكز ربحية المسؤولية في تحقيق تقدم في العائد على الاستثمار" و"تعزز استخدام محاسبة المسؤولية من قدرة الشركة في استغلال الفرص المتاحة في السوق" حصلتا على متوسط مرتفع متساوٍ (4.3200)، مما يشير إلى أهمية استغلال الموارد بكفاءة لتعزيز العوائد.
- العبارة "تؤدي مراكز المسؤولية إلى زيادة أرباح الشركة بشكل أفضل من المنافسين" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط (4.2400)، مما يبرز الأثر التنافسي لهذه المراكز.

العبارات الأقل تقييماً:

- العبارة "تساهم مراكز المسؤولية في زيادة قدرة الشركة التنافسية" حصلت على أدنى متوسط (3.6000) مع أعلى انحراف معياري نسبياً (0.56324)، مما يشير إلى أن أثر مراكز المسؤولية في تحسين القدرة التنافسية قد لا يكون واضحاً تماماً أو أنه بحاجة إلى تعزيز أكبر.
- العبارة "تساهم مراكز المسؤولية في تطوير استخدامات جديدة للمنتجات الحالية" جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (3.8000)، مما يشير إلى وجود مجال لتحفيز الابتكار والتطوير من خلال مراكز المسؤولية.

بصفة عامة: تشير النتائج إلى إدراك عينة البحث لأهمية محاسبة المسؤولية في تعزيز الربحية، مع التركيز على تحسين العائد على الاستثمار واستغلال الفرص في السوق، والانحراف المعياري المنخفض نسبياً في معظم العبارات يعكس اتفاقاً واسعاً بين أفراد العينة، مما يعزز موثوقية النتائج وعلى الرغم من التقييم الإيجابي العام، يمكن تحسين بعض الجوانب مثل تعزيز القدرة التنافسية للشركة وتطوير الابتكار في المنتجات.

التحليل الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة ونظراً لأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبارات المعنوية (Simple Linear Regressions analysis) وهو أسلوب يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك حجم التأثير لمتغير واحد يسمى المتغير المستقل على متغير وحيد يسمى المتغير التابع، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الصفرية الرئيسية: والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة لنظام محاسبة المسؤولية بأبعاده (إقرار الهياكل التنظيمية - نظام الموازنات التخطيطية - التقارير الرقابية للأداء - تقليل التكاليف) على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوي دلالة ($\alpha=0.05$).

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوي دلالة ($\alpha=0.05$).

نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الأول إقرار الهياكل التنظيمية

نتائج الانحدار الخطي البسيط:

يبين معامل الانحدار (B) لإقرار الهياكل التنظيمية: 1.734 بقيمة (t = 3.911) ودلالة إحصائية (Sig. = 0.000)، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لإقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات.

وقيمة معامل الارتباط ($R = 0.570$)، مما يشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين إقرار الهياكل التنظيمية وربحية الشركات.

وقيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.325$)، مما يعني أن 32.5% من التغيرات في ربحية الشركات يمكن تفسيرها بواسطة إقرار الهياكل التنظيمية، بينما 67.5% من التغيرات تعزى لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

قيمة ($F = 143.088$) مع دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل وأنه صالح للتفسير.

وتُظهر نتائج التحليل أن إقرار الهياكل التنظيمية له أثر إيجابي ومعنوي على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بناءً على قيمة ($\text{Sig.} = 0.000$) لكل من الثابت ومعامل الانحدار.

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)"، حيث أثبتت النتائج أن هناك أثرًا إيجابيًا ومعنويًا لإقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات، وبناءً على النتائج، يمكن الاستنتاج أن تحسين الهياكل التنظيمية يسهم بشكل كبير في تعزيز ربحية الشركات النفطية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الموازنات التخطيطية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الثاني لنظام الموازنات التخطيطية أظهرت نتائج اختبار الانحدار الخطي أن نظام الموازنات التخطيطية له أثر إيجابي ومعنوي على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث أن معامل الانحدار (B): 0.982 بقيمة ($t = 4.052$) ودلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يدل على تأثير معنوي للنظام.

وقوة العلاقة (R): بلغت ($R = 0.690$)، مما يشير إلى علاقة قوية بين نظام الموازنات التخطيطية وربحية الشركات.

ومعامل التحديد (R^2): بلغت ($R^2 = 0.476$)، أي أن 47.6% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها بنظام الموازنات التخطيطية.

واختبار F : النموذج معنوي بقيمة ($F = 89.629$) و ($\text{Sig.} = 0.000$).
وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الموازنات التخطيطية على ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$))، ويُستنتج أن نظام الموازنات التخطيطية له أثر معنوي على ربحية الشركات.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التقارير الدورية الفعال والتقارير الرقابية والأداء على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الثالث لنظام التقارير الدورية والتقارير الرقابية أظهرت نتائج اختبار الانحدار الخطي أن نظام التقارير الدورية الفعال والتقارير الرقابية له أثر إيجابي ومعنوي على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث أن معامل الانحدار (B): 2.851 بقيمة ($t = 6.220$) ودلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن نظام التقارير له تأثير معنوي وإيجابي على الربحية.

وكانت قوة العلاقة (R): بلغت ($R = 0.592$)، مما يشير إلى علاقة متوسطة القوة بين نظام التقارير وربحية الشركات.

وكان معامل التحديد (R^2): بلغت ($R^2 = 0.350$)، أي أن 35% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها بنظام التقارير الدورية والرقابية.

واختبار F : النموذج معنوي بقيمة ($F = 23.877$) ودلالة ($\text{Sig.} = 0.000$).
عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التقارير الدورية الفعال والتقارير الرقابية والأداء على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط).

عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ويُستنتج أن نظام التقارير الدورية والرقابية له أثر إيجابي ومعنوي في زيادة ربحية الشركات.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقليل التكاليف على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الرابع نظام تقليل التكاليف أظهرت نتائج اختبار الانحدار الخطي أن نظام تقليل التكاليف له أثر إيجابي ومعنوي على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$)، حيث كان معامل الانحدار (B): 1.842 بقيمة ($t = 3.799$) ودلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن تقليل التكاليف له تأثير معنوي وإيجابي على الربحية. وكانت قوة العلاقة (R): بلغت ($R = 0.789$)، مما يشير إلى علاقة قوية جداً بين تقليل التكاليف وزيادة الربحية.

وكان معامل التحديد (R^2): بلغت ($R^2 = 0.622$)، أي أن 62.2% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها بنظام تقليل التكاليف.

واختبار F : النموذج معنوي بقيمة ($F = 99.041$) ودلالة ($\text{Sig.} = 0.000$). وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقليل التكاليف على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$))، ويُستنتج أن نظام تقليل التكاليف له أثر إيجابي ومعنوي كبير على زيادة ربحية الشركات.

مناقشة نتائج تحليل الفرضيات:

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر عدد من العوامل التنظيمية والإدارية على زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط بمنطقة خليج السدرة، وجاءت النتائج الإحصائية لاختبار الفرضيات الأربعة لتوضح مدى تأثير هذه العوامل على الأداء المالي للشركات، على النحو التالي:

الفرضية الأولى (إقرار الهياكل التنظيمية):

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لإقرار الهياكل التنظيمية على ربحية الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وبلغت قوة العلاقة ($R = 0.570$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.325$)، مما يدل على أن تحسين الهياكل التنظيمية يسهم في تفسير 32.5% من التغيرات في الربحية.

الفرضية الثانية (نظام الموازنات التخطيطية):

أشارت النتائج إلى تأثير إيجابي ومعنوي لنظام الموازنات التخطيطية على ربحية الشركات عند ($\alpha = 0.05$). وبلغت قوة العلاقة ($R = 0.690$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.476$)، مما يدل على أن 47.6% من التغيرات في الربحية تعزى لتطبيق نظام موازنات تخطيطية فعال.

الفرضية الثالثة (نظام التقارير الدورية والرقابية):

أظهرت النتائج أن نظام التقارير الدورية الفعال والتقارير الرقابية له أثر إيجابي ومعنوي على الربحية. وبلغت قوة العلاقة ($R = 0.592$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.350$)، مما يشير إلى أن هذا النظام يفسر 35% من التغيرات في ربحية الشركات.

الفرضية الرابعة (تقليل التكاليف):

أظهرت نتائج اختبار الانحدار أن تقليل التكاليف له أثر إيجابي ومعنوي قوي على الربحية. بلغت قوة العلاقة ($R = 0.789$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.622$)، مما يدل على أن 62.2% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها بنظام تقليل التكاليف، وكان لتقليل التكاليف التأثير الأقوى على ربحية الشركات، يليه نظام الموازنات التخطيطية، حيث تؤكد هذه النتائج على ضرورة التركيز على تحسين الهياكل التنظيمية، وتعزيز نظام الموازنات والتقارير الدورية، مع تطبيق استراتيجيات فعالة لتقليل التكاليف، لتحقيق أقصى استفادة من موارد الشركات وتعظيم الربحية.

النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- 1- أظهرت النتائج أن لنظام محاسبة المسؤولية أثراً جوهرياً في زيادة ربحية الشركات العاملة في قطاع النفط، حيث تم رفض جميع الفرضيات الصفرية التي تدعي عدم وجود تأثيرات إيجابية لهذا النظام على ربحية الشركات، سواء من حيث الهياكل التنظيمية أو الموازنات التخطيطية أو التقارير الدورية أو تقليل التكاليف.
- 2- جميع الاختبارات أظهرت دلالة إحصائية قوية ($Sig < 0.000$) مما يشير إلى وجود تأثيرات ملحوظة لنظام محاسبة المسؤولية على ربحية الشركات، مما يعزز أهمية هذه الأنظمة في تحسين الأداء المالي.
- 3- أكدت النتائج على أن لأهمية محاسبة المسؤولية أثراً مهماً في زيادة ربحية الشركات، مما يستدعي النظر في تعزيز تطبيق هذه الأنظمة كجزء من استراتيجيات تحسين الأداء في قطاع النفط.
- 4- أظهرت الدراسة أن مراكز المسؤولية تساهم بشكل مباشر وفعال في تحسين ربحية الشركات النفطية، حيث حصلت العبارة المتعلقة بتحسين الربحية على أعلى متوسط حسابي (4.9333).
- 5- أظهرت مراكز المسؤولية قدرة جيدة على تقليل تكاليف المنتجات وطرحها في منافذ توزيع جديدة، مما يعكس أثر الكبير لمحاسبة المسؤولية في إدارة الموارد بكفاءة، كما أكدت الدراسة أهمية استخدام محاسبة المسؤولية في تطوير الهياكل التنظيمية والتقارير الرقابية، مما ساهم في دعم أداء الشركات وزيادة قدرتها التنافسية.

التوصيات:

- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يقترح الباحث مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث، وفيما يلي أهم التوصيات التي يمكن طرحها:
- 1- تعزيز الابتكار من خلال مراكز المسؤولية عبر تشجيع تطوير استخدامات جديدة للمنتجات الحالية وزيادة التنوع في الأسواق المستهدفة.
 - 2- توجيه جهود إضافية نحو تحسين القدرة التنافسية للشركات النفطية باستخدام مراكز المسؤولية، من خلال وضع استراتيجيات واضحة ومحددة.
 - 3- تطوير برامج تدريبية للموظفين العاملين في مراكز المسؤولية لزيادة مهاراتهم في استغلال الموارد وتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية.
 - 4- متابعة وتقييم أداء مراكز المسؤولية بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالعائد على الاستثمار واستغلال الفرص في السوق.
- تحسين الأنظمة المحاسبية الحالية لتعزيز التكامل بين محاسبة المسؤولية والهياكل التنظيمية ونظم الموازنات التخطيطية، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- جوزيف، جبرائيل؛ رضوان، حنان حلوة (2002)، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 2- عقل، مفلح (2013)، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، الأردن.
- 3- العمري، سعود مشكور (2019)، مدخل إلى أساسيات المحاسبة المالية، دار الجديد للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- 1- دفع الله، مكة إبراهيم العبيد (2018)، دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي بالمصارف السودانية: دراسة ميدانية على بنك البركة السوداني في الفترة من 2012-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.
- 2- الدهيم، يوسف يعقوب (2016)، تطبيق محاسبة المسؤولية وأثرها في تحسين أداء الشركات المساهمة الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- 3- السعداني، محي الدين أمين سعيد (2018)، دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأندلس، الجمهورية اليمنية.
- 4- شاهدي، عبد القادر؛ وبالحاج، ميلود (2021)، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البناءات المعدنية للجنوب "إيكومس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- 5- عبد الرازق، يعرب جميل (2008)، مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة.
- 6- علي، محمد بابكر حسن (2018)، أثر استخدام نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية الخدمية – دراسة ميدانية على المستشفيات والمراكز الطبية – محلية شندي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، جمهورية السودان.

ثالثاً: المجالات والدوريات:

- 1- إبراهيم، عمر ميدة (2003)، نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2.
- 2- حوري، سرحان زياد؛ العمري، أحمد محمد (2013)، مدى إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن.
- 3- خشارمة، حسين؛ العمري، أحمد (2004)، قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث البرموك، مجلد 20، العدد 1، ص 33.
- 4- دراسة امشهر، إبراهيم علي حمد؛ والصغير، علي عمر عبد الرحمن (2022)، دور نظام محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء المالي والرقابة عليه – دراسة حالة (جامعة سرت)، مجلة البيان العلمية، العدد الثاني عشر.
- 5- سعد، أدبية عبد الباقي محمد؛ وأحمد، فاطمة أحمد عبد الهادي (2024)، محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء المستويات الإدارية في الجامعات السودانية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد 2.
- 6- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم؛ والشمراني، فاطمة مساعد (2021)، أثر استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء دراسة ميدانية على شركات التأمين الصحية بمحافظة جدة، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 6.
- 7- الفوزان، أمل عبد الله مبارك (2024)، أثر التكامل بين نظامي محاسبة المسؤولية والتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمشآت الكويتية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1.
- 8- المومني، محمد عبدا لله (2016)، مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات – دراسة ميدانية لبلديات إقليم الشمال في الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، المجلد 2، العدد 8.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1- Okoye, Emma Ik (2011), "Improvement of Managerial Performance in Manufacturing Organizations" - An Application of Responsibility Accounting, Journal of107 the Management Sciences, Vol. 9, No. 1: OnlineAvailable.
- 2- Debashis & Bruc(2010), Introduction of concept of cost centre management in a public hospital in South Africa, Journal of health care finance , Vol. 3, No. 36, Special Issue. p.p 88-90.
- 3- Jalvie, Deborah, (2002), The Effect of Responsibility Centre Budgeting/Responsibility Centre Management On the Role OF Academic Deans In a Public University, Unpublished thesis, submitted at University of Lift bridge.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- 1 <https://noc.ly/>
- 2 <https://raslanuf.ly/>
- 3 <https://www.vebalibya.com/>
- 4 <https://www.marefa.org/>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.